

قرار رقم

قرار إعادة تأكيد وظيفة الأمن العام لجهة إنفاذ القانون المحلية.

حيث تخصص مدينة أيوا سيتي الموارد اللازمة لجهة إنفاذ القانون بغرض ضمان سلامة جميع الأشخاص الذين يقيمون في المدينة أو يزورون مجتمعنا؛

وحيث تقتصر سلطة تنظيم الهجرة على الحكومة الفيدرالية وإنفاذ قانون الهجرة هو وظيفة الحكومة الفيدرالية القائمة حالياً مع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) بوزارة الأمن الوطني؛

وحيث إنه لا يوجد قانون فيدرالي يجبر الشرطة المحلية على المشاركة في إنفاذ قانون الهجرة الفيدرالي وأي شرط من ذلك القبيل قد يثير مشاكل كبيرة في لوائح عدم الإلزام الإجباري على إنفاذ القانون بموجب التعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة؛

وحيث يمكن للمدينة أن تتذكر ذلك لفترة طويلة، فإن إدارة شرطة مدينة أيوا لم تشارك في إنفاذ قانون الهجرة الفيدرالي؛

وحيث إن أي تصور بأن الشرطة المحلية مشاركة في إنفاذ قانون الهجرة سيؤدي إلى تقويض العلاقات التي تم بناؤها على مر السنين بين المجتمع والشرطة، وبالتالي سيؤدي إلى إضعاف قدرة الشرطة على الحفاظ على أمن المجتمع؛

وحيث من الضروري للأمن العام أن يشعر كل شخص، بغض النظر عن وضعه كمهاجر، سواء كان ضحية لجريمة أو شاهداً عليها، بالراحة في الإبلاغ عن الجرائم أو المساعدة في التحقيق في الجرائم.

ولذلك، فقد قرر مجلس مدينة أيوا سيتي، في ولاية أيوا:

1. باستثناء ما هو ضروري من أجل الأمن العام على النحو الذي يحدده رئيس الشرطة أو من ينوب عنه، أو بخلاف ما هو مطلوب من قبل الولاية أو القانون الفيدرالي، يجب ألا تقوم إدارة شرطة مدينة أيوا بأي تدابير لإنفاذ القانون بغرض الكشف عن وجود أشخاص لا يحملون وثائق أو تكريس أي موارد عامة لإنفاذ قانون الهجرة الفيدرالي.

2. ويتناول هذا القرار الاستخدام التقديري للموارد القانونية للمدينة ولا:

(1) يحظر، أو يقيد بأي شكل من الأشكال، أي مسؤول أو موظف في مدينة أيوا سيتي من إرسال أو استقبال معلومات من إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) بشأن المواطنة أو وضع الهجرة، بشكل مشروع أو غير مشروع، لأي فرد (القسم 1373 من الباب 8 من مدونة قوانين الولايات المتحدة)؛

(2) يؤثر على أو يحد من تطبيق قانون الهجرة الفيدرالي من قبل السلطات الفيدرالية في مدينة أيوا سيتي؛

(3) يؤثر أو يحد من برنامج إنفاذ أولوية إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) (و/ك/أ المجتمعات الآمنة) حيث يتم تضمين جميع بصمات البالغين المقبوض عليهم، أو الأحداث المحتجزين، لجريمة أخرى غير جنحة بسيطة تلقائياً في نظام التعرف على بصمات الأصابع الآلي الفيدرالي ويتم فحصها تقاطعياً من خلال قاعدة بيانات أولوية إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE)، بحيث يتم إخطار أولوية إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) بشأن اعتقال هذا الشخص واحتجازه في السجن.

(4) يتغاضى أو يشجع أو يساعد في أي حال من الأحوال، على انتهاك القانون الفيدرالي الذي يعتبر جريمة لأي شخص، "يعلم أو يستهتر بحقيقة مجيء أو دخول أو بقاء أي أجنبي في الولايات المتحدة يمثل انتهاكاً للقانون، أو الإخفاء أو التستر أو التكتّم لعدم كشف هذا الأجنبي في أي مكان، بما في ذلك أي مبنى أو أي وسيلة من وسائل النقل والمواصلات". (القسم 1324 من الباب 8 من مدونة قوانين الولايات المتحدة)

تم التصديق والموافقة في يوم _____ من _____، 20_____ .

العمدة

وافق عليه

يصدق على:

أمين سر المدينة

مكتب المحامي العام بالمدينة